



بيان صادر عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالأراضي المقدسة بخصوص دير السلطان القبطي

نظراً لما تردد في الآونة الأخيرة من أنباء وأخبار غير دقيقة حول موضوع دير السلطان القبطي، رأينا نحن بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقدس ضرورة إصدار بيان رسمي لتوثيق الأحداث تاريخياً وتجنب أية تأويلات تتعلق بالأحداث الأخيرة ولتوضيح الأمر كاملاً من مصدره بدون مبالغات.

نبذة تاريخية:

يرجع تاريخ دير السلطان في القدس إلى عهد السلطان عبد الملك بن مروان (٦٨٤م – ٧٠٥م) الذي وهبه للأقباط؛ ولذا سُمي بـ (دير السلطان).

وقد تم التأكيد على ملكية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية لدير السلطان في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر.

يقع دير السلطان على سقف كنيسة القيامة ويعد جزءاً من بطريركية الأقباط وبه الممر المؤدي إلى كنيسة القيامة، يمتد على مساحة ١٨٠٠ متر مربع ويتكون من: الساحة الخارجية وبها قبة كنيسة القديسة هيلانة في المنتصف وكنيستين أثريتين في الجانب الجنوبي الشرقي من الدير إحداهما على إسم الملاك ميخائيل والثانية بإسم الأربع كائنات غير المتجسدين، في الجانب الشرقي من الساحة يوجد بعض الغرف يستضيف الأقباط فيها بعض الرهبان الأحباش إلى جانب غرفة الرباطية (مقر رئيس الدير) وما زال يقيم بها راهب قبطي.

في النصف الأخير من القرن السابع عشر التجأ الأحباش للكنيسة القبطية ليجدوا لهم مأوى مؤقت للإقامة لديهم إلى أن تحل مشكلتهم ويعودوا إلى أماكنهم التي إنتقلت في عام ١٦٥٤م إلى كنيسة الروم والأرمن بسبب عدم قدرة الكنيسة الأثيوبية على دفع الضرائب، فإستضافت الكنيسة القبطية الرهبان الأحباش كضيوف في بعض غرف دير السلطان بصفة مؤقتة.

في عام ١٨٢٠م قامت الكنيسة القبطية بأعمال ترميم بدير السلطان مما إستدعى إخلاء الدير من كل قاطنيه (الأقباط والأحباش) يوم ١٧/١٠/١٨٢٠م وسُح لهم بالعودة للإقامة كضيوف بالدير في عام ١٨٤٠م تقريباً بإعتبارهم من أبناء الكنيسة القبطية، وقد قام بعض أصحاب المصالح من الحكومات الخارجية ببث بذور الشقاق بين الأقباط والأحباش وحفزوا الرهبان الاحباش على القيام بمحاولات متكررة للإستيلاء على الدير ومنها:

١. في نوفمبر ١٨٥٠م حاول الأحباش الإستيلاء على مفتاح دير السلطان ولكنه أُعيد للأقباط بوثيقة رسمية من قبل الدولة العثمانية في ١٨٥١/٢/٣.
٢. في عام ١٨٦٢م قاموا بتكرار المحاولة وأُعيد مفتاح الدير بوثيقة رسمية في ١٨٦٣/٠٣/٠٩ أيضاً في عهد الدولة العثمانية.



٣. في عام ١٨٨٨م قام الأقباط بتجديدات في إحدى كنائس دير السلطان بإذن رسمي من المجلس البلدي بالقدس، وقد قام الرهبان الأحباش بالتعرض للأقباط لمحاولة منعهم من الإصلاحات فقام الأقباط برفع دعوى لوزارة العدل العثمانية في الأستانة في ١٨٩١/١٢/٢ وقد كان قرار السلطان العثماني بتاريخ ١٨٩٤/٠١/١٨ بأحقية الأقباط في دير السلطان وإلزام الأحباش بعدم التعرض.
٤. في عام ١٩٠٦م طلب الرهبان الأحباش القيام بترميم الدير كخطوة أولية في محاولة الإستيلاء عليه ولذلك أسرع الكنيسة القبطية بتقديم طلب للقيام بالترميم والذي وافقت عليه السلطات الرسمية المختصة في عام ١٩١٠م مؤكدةً بذلك أحقية الأقباط كأصحاب الشأن والتصرف في دير السلطان.
٥. وفي عام ١٩٤٥ وفي فترة الإنتداب البريطاني قام الأحباش بطلاء إحدى الغرف التي كانوا يقيمون فيها، فأرسل محافظ القدس خطاباً يؤكد فيه أن ذلك العمل لا يمكن إعتباره في المستقبل قرينة تؤيد أي حق لهم في دير السلطان، ووجه صورة من هذا الخطاب لمطران الأقباط آنذاك.
٦. في فبراير ١٩٥٩م قام الأحباش بتضليل المتصرف الأردني بالقدس وأقنعوه بأحقيتهم في دير السلطان، ومن ثم قامت الحكومة الأردنية بتسليم دير السلطان للأحباش بالقوة الجبرية في ١٩٦١/٠٢/٢٢ مما اضطر قداسة البابا البطريرك كيرلس السادس بإرسال وفد من المطارنة لمقابلة جلالة ملك الأردن وعرض الأمر على جلالته مدعوماً بالمستندات والوثائق التي تثبت ملكية الكنيسة القبطية للدير. فأصدر جلالته قراراً بتاريخ ١٩٦١/٠٤/٠١ بوقف القرار السابق وتشكيل لجنة وزارية لدراسة المستندات والوثائق المقدمة، وبناءً عليه أصدرت اللجنة قراراً بإبطال ووقف القرار الصادر بتاريخ ١٩٦١/٠٢/٢٢ وأكدت أحقية الأقباط في ملكية الدير وضرورة إعادة الوضع إلى ما كان عليه بإرجاع مفاتيح الدير للكنيسة القبطية.
٧. في يوم ١٩٧٠/٠٤/٢٥ وأثناء إقامة قداس عيد القيامة بكنيسة القيامة أرسلت الحكومة الإسرائيلية قوات عسكرية قامت بتمكين الرهبان الأحباش من دير السلطان بتغيير الكوالين وسلموا المفاتيح الجديدة للأقباط ولأثيوبيين، وعندما علم الرهبان الأقباط بهذا هرعوا إلى دير السلطان لإستعادة ممتلكاتهم، ولكن القوات الإسرائيلية منعت بالقوة دخول مطران الأقباط وكل من معه إلى دير السلطان.
- وقد تقدم مطران الأقباط فوراً بدعوى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية والتي أقرت بالإجماع بإعادة مفاتيح الكنيستين وأبواب الممر لأيدي الأقباط وذلك بتاريخ ١٩٧١/٠٣/١٦، إلا أن الحكومة الإسرائيلية مازالت تمتنع عن تنفيذ حكم المحكمة العليا إلى يومنا هذا، على الرغم من الدعاوى العديدة التي قُدمت في الفترة ما بين ١٩٧١ وحتى يومنا هذا.

